الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/NGO/34

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤ - ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥

متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها

بيان مقدم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/ ٣١.

241214 241214 14-65526X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيـان

مقدمة

نحن، جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية (المعروفة أيضا باسم أخوات الإرساليات الطبية) والمنظمات في جميع أنحاء العالم التي تؤيد هذا البيان نشيد بقرار لجنة التنمية الاجتماعية اختيار موضوع ''إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها''. ولهذا الموضوع أهمية خاصة بالنسبة لمجتمع عالمي يواجه ثلاث مسائل حاسمة في القرن الحادي والعشرين، وهي: تزايد عدم المساواة، وتفاقم النزاعات وتغير المناخ. وهو يتسم أيضا بأهمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تواصل فيها منظمات المجتمع المدني التأكيد على نهج إنمائي محوره الإنسان وقائم على حقوق الإنسان.

ويعتمد نموذج النمو الاقتصادي السائد، الذي يركز على الناتج المحلي الإجمالي، اعتماداً كبيراً على الصناعات الاستخراجية، كما أنه يفاقم عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها. وينبغي مقابلة هذا النموذج من النمو الاقتصادي بنموذج يركز على مؤشرات التقدم الحقيقي. وفي التسعينات، قام مجمع فكري في الولايات المتحدةالأمريكية بوضع مؤشرات للتقدم الحقيقي يمكن على أساسها قياس مستوى الرفاه والاستدامة في المناطق استنادا إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونجد صدى استخدام مؤشرات التقدم الحقيقي في النص الوارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، إذ يقول: ''نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا.... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح''. ويذكر تقرير الأمين العام المعنون ''حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥'' المجتمع العالمي بعدم ترك أي شخص متخلفا عن الركب وتحقيق الصالح العام.

التنمية الاجتماعية، والعولمة

حولت التكنولوجيا، في العالم المعاصر، الإنسانية إلى قرية عالمية واحدة وعززت النمو الاقتصادي. وفي أثناء عملية العولمة الاقتصادية، انقسمت القرية إلى أقلية مستفيدة وأغلبية غير مستفيدة. وتفاقمت الفجوة بين الأغنياء والفقراء فأسفر ذلك على عواقب وخيمة. واكتسب الاقتصاد القائم على السوق نفوذا قويا على الحكومات الوطنية إلى درجة أن ثروة أغنى ٨٥ فردا تعادل ما يمكله أفقر ٥٠ في المائة من سكان العالم. وصارت الحقوق الفردية وحقوق الملكية محمية ولكن الحقوق الجماعية آيلة إلى الضعف. ويجب على

الحكومات أن تكف عن تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب رأس المال الخاص على الصالح العام. وينبغي الاستعاضة عن السياسات التي فككت البرامج الاجتماعية، بالتنمية الشفافة والشاملة والتي محورها الناس والأرض.

وإذا نظرنا إلى عناصر التنمية الاجتماعية، نجد أن الخدمات الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية والعمالة إما ممولة تمويلا ناقصا أو يجري تحويلها إلى القطاع الخاص. وقد وقّع العديد من البلدان الفقيرة التي تديرها حكومات وطنية ضعيفة اتفاقات للتجارة الحرة معرضة بذلك مصالح شعوبها إلى مزيد من الخطر.

وقد عملنا في مجال الصحة على مدى عدة عقود، وتأكدنا من ترابط العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، وأن جميع هذه العوامل تؤثر على صحة الناس. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل يتمكن الشعب من خلاله من المشاركة في صنع القرار، إلى جانب مزيج مناسب من السياسات الوطنية والدولية بهدف تنظيم سعي الشركات إلى تحقيق أرباح قصيرة الأجل. وعلى الأشخاص العاملين في القطاع الخاص، الذين بإمكانهم الإسهام في جلب الرفاه لمواطني بلدانهم أن يقوموا بدورهم في تعزيز البعد الاجتماعي؛ ولا يمكن تحقيق الاستدامة من دون المحافظة على القرية العالمية.

أهداف التنمية الاجتماعية والمستدامة

ركزت الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، على الأولويات في مجال التنمية الاجتماعية الواردة في ما لا يقل عن ١٥ هدفا من بين الأهداف الـ ١٧ المذكورة. وهذا دليل على أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون تعزيز البعد الاجتماعي. وينبغي ألا تنتظر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فترة ١٥ عاما أخرى لتبحث الأسباب التي حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولوحظ على نطاق واسع أن نجاح الفريق العامل المفتوح يعزى إلى النهج المفتوح والشامل للجميع الذي توخاه، وهو ما شجع أصحاب المصلحة المتعددين على المشاركة. ولا بد من تعزيز المشاركة واتباع سياسات أكثر فعالية لتحقيق الأهداف العالمية وحل المشاكل العالمية. ونحن الذين يعيشون في القرن الحادي والعشرين، ننعم بالفعل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضرورية لخدمة الصالح العام. وينبغي العودة إلى نتائج دورات اللجنة السابقة التي تتناول مواضيع الاندماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، والتمكين، وتنفيذها من أجل تعزيز برنامج التنمية الاجتماعية.

التنمية الاجتماعية وخيارات السياسات العامة

إن الموضوع الذي اختارته اللجنة يعدّ دعوة موجهة للجميع لتحديد السياسات التي يجب أن تحظى بالأولوية والسياسات التي يجب إعادة النظر فيها. وإذا كان الهدف من التنمية الاجتماعية هو تحسين الظروف المعيشية للناس جميعا، فإن الطريق أمام المجتمع العالمي ما زال طويلا. ولقد عُقد مؤتمر القمة العالمي التاريخي المعني بالتنمية الاجتماعية منذ ما يقرب من ٢٠ عاما، وعقدت لجنة التنمية الاجتماعية ٥٢ دورة منذ ذلك الوقت. وعلى الرغم من كل ذلك، لا يزال الفقر المدقع متفشيا. ووفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر في عام ٢٠١٤، هناك ٨٠٥ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم لا يتوفر لهم ما يكفي من الغذاء للعيش حياة صحية ونشطة، أي ما يعادل شخصا واحدا من بين كل تسعة أشخاص من سكان الأرض. وتعيش الغالبية العظمى من الجائعين في العالم النامي، حيث يعاني ١٣,٥ في المائة من السكان من نقص التغذية. وغالبا ما يجتمع الفقر والعنف والجريمة في بيئة واحدة. ولا يمكن تبرير الفقر المدقع أوقبوله بأي حال من الأحوال في العالم المعاصر.

فالعالم في حاجة ماسة إلى سياسات تكفل حدا أدنى من الحماية الاجتماعية للأشخاص من جميع الأعمار الذين يعانون من الجوع، ولا سيما الفئات الأشد ضعفا، أي النساء والأطفال وذوو الإعاقة. وتقدر لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة أن توفير شبكة أمان عالمية للقضاء على الفقر المدقع تكلف سنويا ما قدره ٦٦ بليون دولار. وستكون المدخرات الخاصة والعامة على الصعيد العالمي، التي تقدر بنحو ٢٢ تريليون دولار في السنة، كافية ليس فقط لتغطية تكاليف الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، بل ستكفي أيضا لسد الاحتياجات الأخرى. واقترحت اللجنة مجموعة من تدابير السياسة العامة تشمل مجموعة من الخيارات في مجال السياسة العامة، والنظم، والمؤسسات، والبرامج التي يمكن أن تختار منها الحكومات ما يناسبها لتحديد خياراتها السياساتية. وبالنظر إلى أن العالم لديه الموارد والمعارف المطلوبة، فإن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق إذا ما توفر الالتزام والإرادة السياسية.

ونوصي، نحن والمنظمات المؤيدة لهذا البيان، الأمم المتحدة والدول الأعضاء بما يلي:

- تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في الدورات السابقة للجنة وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
- إعادة النظر في السياسات التجارية التي تؤثر سلبا على حياة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر

- ضمان تعميم الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لفائدة الفئات المهمشة، ولا سيما النساء من جميع الأعمار والأطفال والمعوقون
- تنظيم الصناعات الاستخراجية المدمرة، التي تشكل خطرا على البيئة، وبالتالي على التنمية الاجتماعية
- استخدام مؤشرات التقدم الحقيقي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكأداة لتعزيز التنمية، وبالتالي، التنمية المستدامة

ويحدونا الأمل في أن تحيي الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية المستدامة الرؤية العالمية من أجل خدمة الصالح العام للناس ولكوكب الأرض. ونحن نعبر هنا عن مطالب وآمال الأشخاص الذين خلفهم الركب على مدى قرون من الزمن، ضحايا الجشع والظلم. ونؤيد الالتزام الحقيقي بالتنمية التي محورها البشر، والإرادة السياسية من أجل تحقيقها.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: المقر العام لجمعية القلب المقدس، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة العذراء للراعي الصالح، وCuria Generalizia Agostiniana ، وراهبات مارينول سانت دومينيك، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، واتحاد راهبات المحبة، ومنظمة يونانيما إنترناشيونال، ومنظمة فيفات الدولية.